جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بدمنهور

مـجلة البحوث
الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الحادي والأربعين - "إصدار إبريل ٢٠٢٣م - ١٤٤٤هـ"

الدستور السعودي نشأته والعمق التاريخي والثقافي (يوم التأسيس)

Saudi Constitution, its Origin, History and Development (Founding Day)

الدكتـــور
حسين بن جائز العزيزي
أستاذ القانون الدولي المساعد
قسم الأنظمة كلية الشريعة والأنظمة
جامعة تبوك المملكة العربية السعودية

المجلة حاصلة على اعتماد معامل

" ارسيف Arcif " العالمية

وتقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

رقم الإيداع

٦٣٥٩

الترقيم الدولي

(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

٠١٢٢١٠٦٧٨٥٢

journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

https://jlr.journals.ekb.eg

الدستور السعودي نشأته والعمق التاريخي والثقافي
(يوم التأسيس)

Saudi Constitution, its Origin, History and Development
(Founding Day)

الدكتـــــور

حسين بن جائز العزيزي

أستاذ القانون الدولي المساعد

قسم الأنظمة كلية الشريعة والأنظمة

جامعة تبوك المملكة العربية السعودية

الدستور السعودي نشأته والعمق التاريخي والثقافي
(يوم التأسيس)

حسين بن جائز العزيزي
قسم الأنظمة، كلية الشريعة والأنظمة، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: halazizi@ut.edu.sa

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى بيان طبيعة الدستور السعودي في نشأته، وعمقها التاريخي والثقافي، حيث إن المؤثرات الأساسية لأي دستور ينبغي أن تكون نابعة من الطبيعة التي نشأ فيها، وعراقة التاريخ التي يستمدها. وقد تضمنت الدراسة مبحثين أساسين، بينت في المبحث الأول: ماهية الدستور السعودي، ومقوماته الأساسية، ونشأته، ومزاياه. وجاء في المبحث الثاني: الدستور السعودي وطبيعته في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وإلى جانب ذلك فقد بينت الدراسة بعض آراء العلماء الباحثين المعاصرين فيما يخص الاستشهاد بموضوعات البحث. ومن ثم ختمت الدراسة بنتائج وتوصيات وصل الباحث من خلالها إلى أن الدستور السعودي يمتاز عن بقية دساتير دول العالم بخصوصيته، وتكامله، وتوازنه في مواد وثيقته الدستورية النابعة من عمقه الثقافي والاجتماعي، وأنه جمع بين أساسين كبيرين هما: الشريعة الإسلامية، والأطر الدستورية.

الكلمات المفتاحية: الدستور، السعودية، السياسة، الاجتماع، الاقتصاد.

Saudi Constitution, its Origin, History and Development (Founding Day)

Hussain Ja'iz Al-azizi
Department of Law, College of Sharia and Law, University of Tabuk, Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail: halazizi@ut.edu.sa

Abstract:

This research intends to discuss the nature of Saudi constitutional system in its Origin, History and development. Where an indicators for each and every constitution in any country should be based on its development, Origin and history. Beside this, the research consisted two main topics, where the first topic was the discussion of the concept of Saudi constitution, its fundamental pillars and features. Where in the second topic of the research was the discussion of the nature of Saudi constitution in its politics, Social and Economic. Moreover, the research discussed the views of the contemporary research scholars in their citations related to this topic. Also research concluded with findings and recommendations that researcher came across, where some of these findings is: the nature of Saudi constitution is totally differs from other constitution in the World, in its constitutions Text, Development and Social, also Saudi constitution consisted of main two fundamentals pillars, which are Islamic Law and Legal System.

Keyword: Constitution, Saudi Arabia, Politics. Social. Economic.

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على النبي المصطفى رحمة العالمين، وعلى آله وأصحابه، ومن سار على نهجه، واقتدى بهديه، واستن بسنته إلى يوم الدين.

وبعد،

فلقد عنيت الدول بوضع دساتيرها ووثائقها الدستورية التي تحُافظ وتُسيطر على إدارة الدولة، وتحُافظ على مصالح الشعب وسلامته من حدوث أي خطر من مخاطر الحياة الاجتماعية، سواء داخل الدولة أو خارجها. فمن خلال الدستور تُعْرَف الدول وتُعْرَف أبعادها السياسية والنظامية (القانونية) والثقافية والاجتماعية[1]؛ وعليه فالدستور السعودي هو من بين دساتير دول العالم في وضعه وهيكلة أبوابه وموضوعاته، وتبلوره من الدساتير العرفية إلى دستور مدون ومكتوب.

وبناء على هذا؛ فقد جاءت هذه الدراسة لبيان طبيعة الدستور السعودي المنظم لهذه الدولة السعودية؛ لأن هذا الدستور يمتاز عن بقية دساتير دول العالم في وضعه، ومضمونه، ومواده، وأبوابه، لأنه يستمد أبعاده من الجانب الشرعي والاجتماعي والثقافي وعمقه التاريخي، ولتفرده عن دساتير العالم في جمعه بين الدين والنظام (القانون) ، وارتباطه بتأسيس هذه الدولة السعودية منذ أول ظهورها.

---

(١) – د. لزهر خشايمية، القانون الدستوري، النظرية العامة للدولة والدستور، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الأولي كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة ٨ ماي ١٩٤٥–قالمة، ٢٠١٧/ ٢٠١٨، ص ١–٣.

مشكلة البحث:

تنطلق أبعاد البحث من المنظور والتصور الخاطئين عن تكوين الدستور السعودي وبعده التاريخي والثقافي، وربطه بتاريخ ضم الحجاز الذي قام به «الملك عبد العزيز» حينما وحد منطقة الحجاز مع باقي مناطق المملكة العربية السعودية في حينه، على الرغم من أن الدستور السعودي يتغذى من عمق تاريخي أبعد من ذلك حينما ظهرت وقامت هذه الدولة على يد الإمام محمد بن سعود، منذ ما يزيد عن ثلاثة قرون، وذلك عام ١١٣٩هـ ١٧٢٧م، وعلى هذا الأساس والمنطلق تمركز تكوين الدستور السعودي على أساسين كبيرين يوحيان بهذا العمق التاريخي والتكوين الثقافي.

ولذلك فقد صدر الأمر الملكي الكريم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود بأن يكون يوم ٢٢ فبراير يوماً للتأسيس، وهو اليوم الذي يرمز إلى العمق التاريخي والحضاري والثقافي للمملكة العربية السعودية، عندما أسس «الإمام محمد بن سعود» الدولة السعودية الأولى عام ١١٣٩هـ / ١٧٢٧م[١].

وانطلاقا من هذه الأهمية للدستور جاءت هذه الدراسة؛ لبيان الطبيعة الخاصة للدستور السعودي، وعمقها التاريخي والاجتماعي والسياسي، ولذلك فإن هذا الدستور يجمع بين رافدين أساسين هما: الجانب الديني والنظام الدستوري؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لبيان حقيقة نشأة الدستور السعودي. فقام الباحث بدراسة علمية أكاديمية بيَّن فيها جوانب ظهور الدستور السعودي، ووضح فيها أنها ليست مقيدة بانضمام إقليم الحجاز للمملكة العربية السعودية.

---

(١) ينظر: https://www.foundingday.sa/ موقع التأسيس.

أيضا دارة الملك عبد العزيز، يوم التأسيس، (١٤٤٤/ ٢٠٢٣)،وزارة الثقافة والإعلام.ص٧

أسئلة البحث:

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

١ – ما الدستور السعودي؟ وما مقوماته الأساسية؟

٢ – متى نشأ الدستور السعودي؟ وما مزاياه؟

٣– ما طبيعة الدستور السعودي في النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ – بيان الدستور السعودي ومقوماته الأساسية.

٢ – توضيح بداية نشأة الدستور السعودي، وأهم مزاياه.

٣– تحليل طبيعة الدستور السعودي في النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات والبحوث العلمية الأكاديمية التي كتبت في الدستور السعودي، من أهمها ما يلي:

١ – دراسة بعنوان: "النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية دراسة عقدية[١]، للدكتور نايف بن خالد الوقاع، وقد ركز الباحث في دراسته على الجانب العقدي المذكور في دستور السعودية، فاستنبطها من كل باب من أبواب الدستور، ومن ثم بين وجه الاستشهاد بها، إلا أنه لم يفصل القول في جانب النشأة في مواد

(١) الدكتور نايف بن خالد الوقاع، النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، (المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة العلوم الشرعية، العدد الرابع والثلاثون، محرم، ١٤٢٦هـ). ص١٣-٦٥.

الدستور السعودي في السياسة والاجتماع والاقتصاد، وذلك ما سيقوم الباحث بإتمامه في دراسته.

٢- دراسة كتبت باللغة الإنجليزية بعنوان:" The political System of Saudi Arabia"[1] للأستاذ البروفيسور عبد الله الطريقي، ذكر الباحث في دراسته النظام السياسي السعودي، وتحدث عن دستور المملكة العربية السعودية من حيث نشأته ومواده ومضمونه، فأجاد فيما كتب، إلا أنه لم يبحث في دراسته عن طبيعة الدستور السعودي في الجانب الاجتماعي والاقتصادي وبعد النشأة للدستور السعودي، وهذه الدراسة ستقوم بإضافة تلك الموضوعات، ومن ثم إضافة طبيعة الدستور السعودي في ذلك.

٣- دراسة أخرى كتبت باللغة الانجليزية أيضاً:" The role and Jurisdiction of the board of Grievances in Saudi Arabia"[2] للدكتور محمد حسن القحطاني، تحدث فيها عن موضوعات الدستور السعودية عرضاً، من خلال العرض التاريخي لوجود الدولة السعودية الأولى والثانية وظهورها ، ومن ثم بعض مواد الدستور، إلا أنه قيد ظهور الدستور بانضمام الحجاز والدولة الحديثة، وهذا موطن الاختلاف عن موضوع دراستنا، كذلك لم يذكر في دراسته طبيعة الدستور السعودي،

---

(1) Prof, Abdullah Al-turaiqi, The Political System of Saudi Arabia, (Ghainaa, 1st, 2008),pg 19-38.

(2) Dr , Muhammad Hassan Al-Qahtani, The Role of Jurisdiction of the board of Grievances in Saudi Arabia, (America: New Castle University, New Castle Law School, 2007), pg46-51.

وكيفية نشأته في الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وسيقوم الباحث بإكمال تلك النواقص، ومن ثم الاستشهاد ببعض ما أشار إليه في هذه الدراسة بما له صلة بموضوع البحث.

ومع قلة الدراسات والبحوث العلمية الأكاديمية التي كتبت في مجال الدستور السعودي على وجه الخصوص، فسيقوم الباحث بتسليط الضوء على طبيعة الدستور السعودي، وأن ظهوره قد ارتبط بظهور الدولة السعودية الأولى، والطبيعة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي لها تأثير على تكوين الدستور السعودي الحديث، مسترشداً بما يؤكد هذا البعد المؤثر في طبيعة نشأة الدستور السعودي.

خطة البحث:

جاءت الدراسة في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة: فتحدثت فيها عن الموضوع وأهميته، ومشكلته، وأهم الدراسات السابقة، والخطة التي سرت عليها فيه، والمنهج الذي اتبعته في معالجته.

وأما المبحث الأول: فكان عن:

ماهية الدستور السعودي

واشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: ماهية الدستور السعودي ومقوماته الأساسية.

المطلب الثاني: نشأة الدستور السعودي ومزاياه.

وأما المبحث الثاني: فكان عن:

الدستور السعودي وطبيعته في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

واشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: طبيعة الدستور السعودي في النظام السياسي.

المطلب الثاني: طبيعة الدستور السعودي في النظام الاجتماعي.

المطلب الثالث: طبيعة الدستور السعودي في النظام الاقتصادي.

وأما الخاتمة: فكانت رصدًا لأهم نتائج البحث.

منهج البحث وخطواته الأساسية:

تقتضي طبيعة هذا البحث استخدام المنهج التحليلي، حيث يعتمد على تحليل العديد من نصوص الدستور السعودي ذات الصلة بموضوع البحث، ومن ثم بيان طبيعة المواد الدستورية وصلتها بالواقع وظروف الدولة وحالتها.

المبحث الأول
ماهية الدستور السعودي

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: ماهية الدستور السعودي ومقوماته الأساسية.

المطلب الثاني: نشأة الدستور السعودي ومزاياه.

المبحث الأول
ماهية الدستور السعودي

تمهيد وتقسيم:

القانون الدستوري فرع من فروع القانون العام الداخلي[١]، وهو عبارة عن الإطار العام لمعرفة الدولة وكيفية حكمها وإدارتها، ويعكس صورتها التي تعبر عنها أمام المجتمع الدولي، ويشار إليها من خلال الشعار (العلم) الذي تتخذه، كما يعبر عن اتجاه الدولة الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفق نصوص وقواعد عرفية أو مكتوبة، وكذلك يبين قوانينها ونُظمها التي تُنظم الدولة ديناً، وملكاً، واقتصاداً، واجتماعاً، وشعباً[٢].

ولذلك فإن الدستور يرتبط بوجود المجتمع؛ لأنه الذي يُنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبين السلطة والحرية.

وسوف أبين في هذا المبحث ماهية الدستور ومقوماته الأساسية، ومن ثم معنى الدستور السعودي ونشأته ومزاياه، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الدستور السعودي ومقوماته الأساسية.

المطلب الثاني: نشأة الدستور السعودي ومزاياه

---

(١) د. رضا بن حماد، محمد المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة الأساسية، ط٢، ٢٠١٠، ص ٧.، د. خلف بو بكر، القانون الدستوري والأنظمة السياسية المعاصرة، مطبعة منصور الوادي، ٢٠٢٢، ص٥٠.

(٢) د. جهاد مغاورى شحاته، جهاد، رقابة الامتناع كآلية للرقابة على دستورية القوانين في النظام السعودي دراسة مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ٢٠١٨م، ص ٧٦٩.

المطلب الأول
ماهية الدستور السعودي ومقوماته الأساسية

الفرع الأول: تعريف الدستور لغةً:

قبل بيان كلمة (دستور) ومدلولها اللغوي يحسن بالباحث الإشارة المختصرة إلى أن هذه الكلمة ليست عربية الأصل إلا أن استعمالها كثر في الوقت الحاضر، ويقابلها في اللغة الإنجليزية بالمعنى نفسه اصطلاح (Constitution)، فهي كلمة (فارسية) تعني: الدفتر الذي تكتب فيه أسماء الجند، والذي تجمع فيه قوانين الملك، وتُطلق أيضاً على الوزير، وهي مركبة من كلمتين: الأولى: (دست) بمعنى: قاعدة، والثانية: (ور) أي: صاحب، وانتقلت إلى العربية من التركية بمعنى (قانون، وإذن) ثم تطور استعمالها حتى أصبحت تُطلق الآن على القانون الأساسي في الدولة[(١)].

ومن هنا يظهر أن المدلول اللغوي لكلمة الدستور يُطلق ويُراد به الوثيقة التي تحمل هذه التسمية، أو ما يُراد ضمنها.

يقول الأستاذ توفيق بن عبد العزيز السديري عند كلامه عن الدستور تأكيداً لهذا المعنى: "ويعد الدستور أهم القوانين السارية في الدولة، بل أساس هذه القوانين، ويجب ألا تخالف القوانين حكماً أو أحكاماً دستورية. ويجرى وضع الدستور عادة عن طريق سلطة أعلى من السلطة التشريعية، وتُسمى السلطة التأسيسية، وتتم إجراءات

---

(١) د. محمد موسى هنداوي، المعجم في اللغة الفارسية، ص ٢٠٧، السيد آدي شير، معجم الألفاظ الفارسية المعربة، ص ٦٣ مكتبة لبنان ١٩٧٠م، أحمد عطية الله، المعجم السياسي، ص ٢٥١طبعة ثالثة – دار النهضة العربية ١٩٦٨م.

تعديل أحكام الدستور بطريقة أشد تعقيداً من الإجراءات المتبعة لتعديل الأحكام القانونية الأخرى[١].

هذا هو التعريف اللغوي للدستور في كتب المعاجم اللغوية، والتي تدل على أن معناه: الوثيقة الدستورية الأعلى في البلاد، التي تجري على وفقها القوانين كافة.

الفرع الثاني: تعريف الدستور اصطلاحاً:

عرّف علماء القانون الدستور في الاصطلاح بتعريفات كثيرة مختلفة، غير أن مضمونها يعود إلى تعريف واحد ، ومن هذه التعريفات ما يأتي:

١ – الدستور: "مجموعة الأحكام التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وسلطاتها، وطريقة توزيع هذه السلطات، وبيان اختصاصاتها، وبيان حقوق المواطنين وواجباتهم"[٢].

٢ –وقيل بأنه: "القواعد الأساسية التي يقوم عليها كل تنظيم من التنظيمات، ابتداءً من الأسرة والجمعيات والنقابات المهنية ونوادي الألعاب الرياضية والأحزاب السياسية...، وانتهاء بالدستور العام للدولة"[٣].

هذه إشارة مختصرة لتعريف الدستور اصطلاحا عند العلماء الباحثين المعاصرين، غير أن هذه التعريفات لم يُشر فيها إلى ذكر تعريف الدستور السعودي على وجه

---

(١) الاستاذ توفيق بن عبد العزيز السديري، الإسلام والدستور، (وكالة المطبوعات والبحث العلمي وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ)، ص٣٣.

(٢) الدكتور عبد العزيز النعيم، أصول الأحكام الشرعية ومبادئ علم الأنظمة، (دار الاتحاد العربي، ط١، د،ت)، ص١٨٢.

(٣) الدكتور حسن البحري، القانون الدستوري والنظم السياسية، (السورية: منشورات الجامعة الافتراضية، ط،د، ٢٠١٨م)، ص١٦.

الخصوص، كتعريف اصطلاحي خاص به، و هذا يوضح بأن الدساتير من تعاريفها الاصطلاحية تتقارب، ومن ضمنها الدستور السعودي ، ولذلك نفرد له بعض التعاريف التي تبين ماهيته وتميزه من غيره.

الفرع الثالث: تعريف الدستور السعودي:

لم يقف الباحث على بحث أو دراسة خاصة ذُكر فيها تعريف الدستور السعودي في اصطلاح علماء القانون الدستوريين، من حيث موضوعه وهيكلته ومواده وأبوابه وغير ذلك، إلا أنه لا يختلف عن التعريف العام للدستور، وإنما يظهر جوهر الخلاف في مصادرهما[١].

وقد اجتهد الباحث في دراسته فنظر إلى الدستور السعودي ووقف عليه للقراءة والمطالعة فأتى بمضمون المعنى الذي احتواه الدستور السعودي فعرفه بالتعريفات التالية في تكوينه ومضمونه:

١- "الدستور السعودي هو: تلك الوثيقة الدستورية التي تشتمل على المواد والأبواب، من: المبادئ العامة، ونظام الحكم، ومقومات المجتمع السعودي، والمبادئ الاقتصادية، والحقوق والواجبات، وسلطات الدولة، والشؤون المالية، وأجهزة الرقابة، وأحكام عامة.[٢].

---

(١) الأستاذ الدكتور أحمد بن عبد الله بن باز، النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، (المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد، ط، د،٢٠١٥م)١٥٥ص.

(٢) وقد أشار لهذه الشمولية الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، (المملكة العربية السعودية: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ط، د،١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)،ص٨-٣٢. والنظام الأساسي للحكم السعودي.

٢- الدستور السعودي هو: مجموعة من القواعد والأنظمة القانونية المنظمة لممارسة السلطات ومصادرها، والعلاقة بين الممارسين لها والأشخاص المعنوية والطبيعية العاملين تحت إمرتها، و أيضاً القواعد المتعلقة بالضمانات الأساسية للحقوق والحريات العامة في المجتمع وفقاً لمكونات الدستور. [١]

مكونات الدستور السعودي:

يتكون الدستور السعودي من عدة وثائق دستورية، هي:

١- النظام الأساس للحكم. ٢- نظام مجلس الوزراء.

٣- نظام مجلس الشورى. ٤- نظام المناطق.

وهذه الأنظمة الأربعة تشتمل على الموضوعات التي تتناولها الدساتير عادة، والتي زاد عنها بنظام أساس للحكم.

الفرع الرابع: المقومات الأساسية للدستور السعودي:

تتماثل مع المقومات التي تشكل الدولة الوطنية.[٢] و يُقصد بالمقومات الأساسية للدستور تلك الأعمدة التي يعتمد عليها في بنائه وتكوينه للشعب وللدولة، وهذه الأعمدة هي التي تميُزه من غيره من الدساتير الأخرى، فهي بصورة عامة: القواعد التي تُبين شكل الدولة، ونوع نظام الحكم فيها، وتحديد السلطات العامة فيها، وعلاقتها ببعضها، وحقوق وواجبات الأفراد تجاه الدولة.

---

(١) أشار لمثل هذا المضمون الأستاذ بن اعراب محمد بقوله(مجموعة من القواعد القانونية المنظمة لممارسة السلطة ومصادرها والعلاقة بين الممارسين لها والأشخاص المعنوية والطبيعية العاملين تحت إمرتها، وكذلك القواعد المتعلقة بالضمانات الأساسية للحقوق والحريات العامة في المجتمع)، القانون الدستوري، محاضرات في القانون الدستوري، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م)، ص٣٤.

(٢) مرجع سابق.ص١١

وغالبا ما يحتوي الدستور على مقدمة هي عبارة عن ديباجة توضح الفكرة التي تقوم عليها الدولة، ثم يقسم الدستور إلى أبواب وفصول، يحتوي كل باب، أو فصل على مواد متسلسلة، حول موضوع من الموضوعات التي يعنى بها الدستور، ويحدد عنوانًا لكل فصل أو باب حسب كل موضوع من هذه الموضوعات، وغالباً يكون ترتيب هذه الأبواب والفصول على النسق التالي:

تكون البداية بالتعريف بالدولة، وتحديد شعبها، وأرضها، وسيادتها، وشكلها، ومنهجها الديني ،والسياسي. ثم المقومات الأساسية للمجتمع، ثم السلطات العامة، ثم أحكام عامة، ثم تعديل الدستور، ثم أحكام انتقالية(١).

والدستور السعودي كما سبق التعريف به وببيانه ومضمونه شامل لكل ما ذكر من محتويات يتضمنها أي دستور في دول العالم، غير أنه يمتاز عن بقية الدساتير من الدول الأخرى في احتوائه على الدين والشريعة -كمرتكز في تكوينه-كما يظهر ذلك من خلاله(٢). لذا فإن أحكام الشريعة مصدر للحياة الدستورية، في الدولة السعودية، من خلال جملة من النصوص الواردة في النظام الأساسي للحكم(٣).

---

(١) ينظر: الدستور المصري، المطبعة الأميرية، والدستور السوري لعام ١٣٦٩هـ.

(٢) د. أزرقي نسيب ، محمد و د. الضويان، فهد بن إبراهيم ،القانون الدستوري وتطبيقاته، الطبعة الأولي، دار النشر الدولي، ٢٠١٨م ، ص ٣٠٩-٣١٢. يؤكد ذلك ما أشارت إليه المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم(ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم)

(٣) د. أزرقي نسيب، محمد و د. الجرباء محمد بن عبد العزيز و د. سعيد، عصام بن سعد، القانون الدستوري السعودي دراسة قانونية تطبيقية، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد الرياض،١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، ص ٣٥٠.

يقول الأستاذ بن اعراب محمد وهو يتحدث عن مضمون الدستور: "إن القواعد التي تندرج ضمن موضوعات الدستور ينظر إليها انطلاقاً من موضوعها بصرف النظر عن الشكل، وبناء عليه يتضمن الدستور جميع القواعد التي لها طبيعة دستورية أياً كان مصدرها، سواء تضمنتها الوثيقة الدستورية، أو نظمت بقوانين عادية، أو بموجب أعراف دستورية"[١].

ويمكن القول بإنه: لا تكاد توجد دولة في العالم تأخذ أنظمتها كاملة من أحكام الشريعة الإسلامية مثل المملكة العربية السعودية، وهذا هو سر تميز نظام المملكة عن جميع القوانين في الدول الأخرى، حيث ثبات الدستور على مبادئ راسخة وعادلة، ومن جهة أخرى فإنه يساير التطورات التي تقع في المجتمع وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

(١) بن إعراب محمد، محاضرات في مادة القانون الدستوري، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، د،ط، ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م، ص٣.

المطلب الثاني
نشأة الدستور السعودي ومزاياه

الفرع الأول: نشأة الدستور السعودي:

لا يختلف الدستور السعودي عن غيره من الدساتير في الدول الأخرى من حيث النشأة والوضع والطبيعة، فبعد انتهاء الحرب في الحجاز، ومبايعة الأهالي للملك عبد العزيز عام: (١٣٤٤هـ)، أمر بتكوين هيئة تأسيسية تتكون من ثلاثة عشر عضوا، مهمتهم وضع النظام المركزي للدولة، فرفعوا للملك مقترحاً "بالتعليمات الأساسية للمملكة الحجازية" اشتمل على تسع وسبعين مادة نظامية، تضمنت قواعد النظام الأساس للحكم، وقُسمت إلى تسعة أقسام على النحو التالي:

الأول: تكوين الدولة وعاصمتها.

الثاني: إدارة المملكة.

الثالث: أمور المملكة.

الرابع: المجالس.

الخامس: ديوان المحاسبات.

السادس: المفتشية العامة.

السابع: المأمورون.

الثامن: المجالس العمومية البلدية.

التاسع: لجان الإدارة البلدية[1].

---

(١) ينظر: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، (المملكة العربية السعودية: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ط،د، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، ص٨-٣٢. وينظر: الدكتور إبراهيم محمد الحديثي، تعديل النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمارات العربية المتحدة كلية

واستمر العمل بهذه القواعد الدستورية العرفية إلى عام: (١٤٢١هـ) حينما أصدر الملك فهد بن عبد العزيز-رحمه الله تعالى- الأمر الملكي رقم: (أ/ ٩٠/)، تاريخ: (٢٨/ ٨/ ١٤٢هـ) بالنظام الأساس للحكم، لينتهي العمل بالقواعد الدستورية العرفية، ويبدأ العمل بدستور مكتوب.

ومنذ هذا التاريخ تحولت القواعد الدستورية المعمول بها في المملكة من عرفية إلى مكتوبة.[١] وجاء في مطلع الوثيقة الدستورية المكتوبة ما يلي:

"بسم الله الرحمن الرحيم نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية...المملكة العربية السعودية دولة إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى، وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم- ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض...الخ [٢].

و هنا يكمن الخلل التاريخي لنشأة الدستور السعودي، وعدم التفريق بين هذه النشأة الكتابية بقواعدها المدونة و تحويلها من عرفية إلى دستور مكتوب، و بين النشأة التاريخية الحقيقية بقواعدها العرفية، والتي كانت تتجاوز تلك التواريخ بما يزيد عن ثلاثة قرون من الزمن[٣] و هذا ما يؤكده خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد

القانون: مجلة الشريعة والقانون، السنة السابعة والعشرون، العدد الخامس والخمسون،(٣١ يوليو ٢٠١٣م) ص٢٨-٢٩.

(١) ينظر: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، (المملكة العربية السعودية: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ط،د، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، ص٨

(٢) الدكتور إبراهيم محمد الحديثي، تعديل النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٢٨-٢٩.

(٣) الدكتور إبراهيم محمد الحديثي ، "تعديل النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية." مجلة الشريعة والقانون مج ٢٧، ع ٥٥ ، ٢٠١٣، ص ٢٧-٣١.

العزيز آل سعود في كلمته (بعون الله تعالى نحن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية...

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ ٩٠) بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١هـ.

واعتزازاً بالجذور الراسخة لهذه الدولة المباركة، وارتباط مواطنيها الوثيق بقادتها منذ عهد الإمام محمد بن سعود قبل ثلاثة قرون، وبداية تأسيسه في منتصف عام ١١٣٩هـ (١٧٢٧م) للدولة السعودية الأولى التي استمرت إلى عام ١٢٣٣هـ (١٨١٨م)، وعاصمتها الدرعية، ودستورها القرآن الكريم وسنة رسوله محمد - صلى الله عليه وسلم - وما أرسته من الوحدة والأمن في الجزيرة العربية، بعد قرون من التشتت والفرقة وعدم الاستقرار، وصمودها أمام محاولات القضاء عليها، إذ لم يمض سوى سبع سنوات على انتهائها حتى تمكن الإمام تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود عام ١٢٤٠هـ (١٨٢٤م)، من استعادتها وتأسيس الدولة السعودية الثانية التي استمرت إلى عام ١٣٠٩هـ (١٨٩١م)، وبعد انتهائها بعشر سنوات، قيض الله الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود عام ١٣١٩هـ (١٩٠٢م) ليؤسس الدولة السعودية الثالثة ويوحدها باسم المملكة العربية السعودية، وسار أبناؤه الملوك من بعده على نهجه في تعزيز بناء هذه الدولة ووحدتها. وبما أن منتصف عام ١١٣٩هـ الموافق لشهر فبراير من عام ١٧٢٧م هو بدء عهد الإمام محمد بن سعود وتأسيسه للدولة السعودية الأولى.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: يكون يوم (٢٢ فبراير) من كل عام يوماً لذكرى تأسيس الدولة السعودية، باسم (يوم التأسيس) ويصبح إجازة رسمية.

ثانياً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه . سلمان بن عبد العزيز آل سعود)[١]. و هذا التأكيد يعزز ما توجه إليه الباحث من البعد التاريخي لنشأة الدستور السعودي الحقيقية التي ينبغي الاعتزاز بها لعراقتها. و هذه هي نشأة الدستور السعودي القديم والجديد – أو بمعنى أوضح الأول والثاني- ، ويُلاحظ على الدستور السعودي -بقسميه- أنه يتصف بمزايا وسمات خاصة به، في الجانب الديني والقضائي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يجعله مختلفا في نشأته ووضعه وطبيعته وهيكله.

و في شأن تميز القانون الدستوري السعودي وارتباطه الوثيق بالشريعة يقول الدكتور نايف بن خالد الوقاع عن النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية تأكيداً لهذا المعنى: "النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية نظام فريد من نوعه، و مختلف عما تضعه الدول في العادة من دساتير، فهو نظام وليس دستورا، كما أنه ليس له مرجع إلا العقيدة الإسلامية الصحيحة"[٢].

---

(١) دارة الملك عبد العزيز، يوم التأسيس،(١٤٤٤/ ٢٠٢٣)،وزارة الثقافة والإعلام.ص٩

(٢) الدكتور نايف بن خالد الوقاع، النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق ص١٨.

الفرع الثاني: مزايا الدستور السعودي:

إن الدستور السعودي كغيره من الدساتير في دول العالم من ناحية الأهمية والقواعد والنشأة، إلا أنه يمتاز بعدة أمور تُميزه عن دساتير الدول الأخرى، فيما يخص الوثيقة الدستورية من الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك، ومن أهم هذه المزايا ما يلي:

١-**الشمولية**: حيث يمتاز الدستور السعودي بشموليته لجميع جوانب الوثيقة الدستورية التي احتوت على جميع جوانب الحياة، من دين، ودولة، وشعب، وسياسة، وسلطة، واقتصاد، واجتماع وغير ذلك من خصوصيات الدولة السعودية.

وإذا كان أي قانون دستوري معاصر هو مجموعة القواعد التي تقرر نظام الحكم للدولة وسلطاتها والحقوق والواجبات، فإن الدستور السعودي يستمد مصدره من الكتاب والسنة كما في المادة السابعة من النظام الأساس، ومعنى ذلك أن في القرآن والسنة نظم الحكم للدولة من أحكام الحلال والحرام، والعقيدة والأخلاق، والعبادات والمعاملات بين الأفراد، وبين الأفراد والدولة، وبين الدول. مما لا نجد له نظيرا في أي مذهب أو دين أو قانون.

٢-**التكاملية**: فالدستور السعودي متكامل في أبوابه، وتتضمن وثيقته الدستورية أكثر من مائة وستين مادة دستورية، تتناول شؤون السلطة، والدولة، والشعب، بجانب شؤون السياسة الداخلية والخارجية للتعامل مع الدول الأخرى.

٣-**التوازن**: فقد جاء الدستور السعودي متوازنا بين السلطة والشعب في تنفيذ إدارة سياسته الداخلية والخارجية، واحتوائه على مواد مختلفة متعددة في شؤون السياسة الداخلية والخارجية بينه وبين الدول الأخرى.

ويجري ذلك كله في إطار من التكامل بين الأصالة -مرجعية القرآن والسنة- والمعاصرة. وهذه أبرز المزايا التي امتاز بها الدستور السعودي عن غيره من دساتير الدول الأخرى.

وقد أشار أستاذ القانون الفقيه الإنجليزي البيرت دايسي إلى جوانب من هذه المزايا فقال: "إن القانون الدستوري يشمل جميع القواعد التي تنظم توزيع السلطة العليا وممارساتها في الدولة، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، ولذلك فهو يتضمن جميع القواعد التي تحدد الهيئات المتمتعة بالسلطة العليا، وتنظم علاقة هذه الهيئات بعضها ببعض، وتبين الكيفية التي تمارس بها سلطاتها، وهذه القواعد تبين نظام توارث العرش، وتنظم امتيازات كبير القضاة، وتحدد شكل الهيئة التشريعية (ما إذا كانت مكونة من مجلس نيابي واحد أو من مجلسين) وطريقة اختيار أعضائها، كما تتناول هذه القواعد أيضاً الوزراء من حيث تحديد مسؤولياتهم، ومجال عملهم، وتحدد الإقليم الذي تمارس عليه سيادة الدولة، ومن يعد من رعاياها أو من مواطنيها"[1]

(1) Prof. Dr. Albert Venn Dicey, Introduction to the Study of the Law of the Constitution (8th Edition with new Introduction) Originally published: 8th ed. London: Macmillan (1915), pg. xix(19.)

المبحث الثاني
الدستور السعودي وطبيعته
في
النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي

ويتكون من مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: طبيعة الدستور السعودي في النظام السياسي.

المطلب الثاني: طبيعة الدستور السعودي في النظام الاجتماعي.

المطلب الثالث: طبيعة الدستور السعودي في النظام الاقتصادي.

المبحث الثاني
الدستور السعودي وطبيعته في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي

تمهيد وتقسيم:

بما أن الدستور السعودي كغيره من الدساتير العالمية في نشأته ووضعه وهيكله، فسيكون هذا المبحث دراسة عن طبيعته في نظام مواده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التفصيل في المطالب التالية:

المطلب الأول
طبيعة الدستور السعودي في النظام السياسي

طبيعة الدستور في نظام الحُكم:

إن السياسة السعودية أو نظام الإدارة والحكم يختلف عن النظم المختلفة في دول العالم ذات التطبيق الدستوري على شعبها، فطبيعة السياسة والحكم في النظام السعودي ذات اشتقاق مشترك بين أحكام الدين الإسلامي والدستور، وتُطبق هذه السياسات وتُنفذ على شعب المملكة العربية السعودية وغيرهم من قاطني المملكة المسلمين.

ولا جدال أن معظم وثيقة الدستور السعودي تتماشى مع أحكام الدين الإسلامي.

حيث تنص المادة الأولى في المبادئ العامة على أن: المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى، وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم– ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض.

وتنص المادة السابعة على: يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله وسنة رسوله.. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة.

وهذان النصان يؤكدان على أن الكتاب والسنة هما أساس الدستور، والمصدر الذي تستقى منه الأحكام والقواعد، وعلى أن قواعد الأحكام تتماشى مع هذين الأصلين،

ويرى بعضهم أن قواعد الشريعة الإسلامية فوق القواعد الدستورية في الوثائق الدستورية للملكة، وينبني على هذا أنه إذا حصل تعارض بين قاعدة شرعية وبين نص دستوري فإن العمل يكون بناء على القاعدة الشرعية مع إهمال النص الدستوري[١].

واحتوى الباب الثاني على المواد الدستورية المؤسسة نظام الحكم في السعودية، والتي منها:

١ - **المادة الخامسة**:

أ- نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي.

ب- يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ج- يختار الملك ولي العهد.... ويعفيه بأمر ملكي.

د- يكون ولي العهد متفرغا لولاية العهد.. وما يكلفه الملك من أعمال.

هـ- يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

٢ـ المادة السادسة:

يبايع المواطنون الملك على كتاب الله، وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.

٣-**المادة الثامنة**: يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية[٢].

---

(١) شطناوي، علي، (٢٠١٤) القانون الدستوري المقارن، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، ص ٤٤١.

(٢) ينظر: النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ص ١١-١٢.

وهو ما جاء التأكيد عليه في مطلع نظام مجلس الشورى:

المـــادة الأولى:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ ، وقوله سبحانه:﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾واقتداء برسول الله ﷺ في مشاورة أصحابه، وحث الأمة على التشاور؛ ينشأ مجلس الشورى ويمارس المهام المنوطة به وفقا لهذا النظام والنظام الأساس للحكم ، ملتزما بكتاب الله وسنة رسوله، محافظا على روابط الأخوة والتعاون على البر والتقوى.

المادة الثانية: يقوم مجلس الشورى على الاعتصام بحبل الله، والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي، ويحرص أعضاء المجلس على خدمة الصالح العام، والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة، ومصالح الأمة[١].

ومن الجدير بالذكر أن الدستور السعودي قد اتخذ مسلكا في ترتيب السلطات يختلف عن مسالك الدساتير الأخرى المستندة إلى أنظمة وضعية، حيث وضع أولا السلطة القضائية، تليها السلطة التنفيذية، ثم في آخر الترتيب السلطة التشريعية، وهو يتبع في هذا المفهوم الإسلامي الذي يجعل السلطة القضائية أكبر وأعمق سلطانا من السلطات الأخرى في الدولة[٢].

---

(١) ينظر نظام مجلس الشورى

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b5cf540a-e6ac-426a-b348-a9a700f163de/1

(٢) ينظر: د. محمد أزرقي، (٢٠١٣) الإطار الدستوري المنظم لسلطات الدولة السعودية، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (٢) العدد (٢٥) المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، ص ٢٥٥ وما بعدها.

المطلب الثاني
طبيعة الدستور السعودي في النظام الاجتماعي

المجتمع السعودي كغيره من المجتمعات في دول العالم، في تكوينه من شعب ودولة ودين وسياسة، وللدولة سلطاتها التي تقوم بموجبها بالمحافظة على مصالح الشعب والدولة. وعليه فإن الدستور السعودي يتضمن مواداً تكفل المحافظة على مصالح المجتمع السعودي، من ناحية رعاية دينهم وحقوقهم وحريتهم.

وقد جاء في الباب الثالث من أبواب النظام الأساسي للحكم – الدستور السعودي– ذكر طبيعة نظام المجتمع السعودي، وتضمنت مواد هذه الوثيقة الدستورية تحت هذا الباب خمس مواد في طبيعة الدستور لتنظيم المجتمع السعودي، منها ما يلي:

١ –**المادة التاسعة**: الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

ويعني هذا: أنه لا يمكن اعتماد أي أنظمة أو الدخول في اتفاقيات أو معاهدات دولية تسمح ببناء اجتماعي يقوم على غير الأسرة.

ويعني أيضا: أن تربية أفراد الأسرة ليست مسؤولية الأسرة وحدها؛ بل هي أيضا مسؤولية الدولة جنبا إلى جنب مع الأسرة الصغيرة، ويقع على عاتق الدولة الحيلولة بين أفراد المجتمع وبين أي عمل تربوي ينافي العقيدة الإسلامية.

٢ –**المادة الحادية عشرة**: يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله، وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم.

٣-**المادة الثالثة عشرة**: يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء، وإكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم، محبين لوطنهم معتزين بتاريخه[١].

وهذه المواد بمنطوقها تؤكد أن سياسة الدولة للمجتمع ورعايتها له تنبع وتنطلق من منظور شرعي، حيث يضع النظام الأساس من مسؤوليات الدولة حماية البناء الاجتماعي الموافق للشريعة الإسلامية، والانتماء الديني للمواطن السعودي.

ويمكن القول بإن الدستور في مقومات المجتمع السعودي قد ركز على الأسرة كركيزة أساسية في بناء المجتمع، وبنائه على أساس العقيدة الإسلامية، وبناء الولاء للوطن وتعزيز الوحدة.

---

(١) ينظر النظام الأساسي للحكم

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1

المطلب الثالث
طبيعة الدستور السعودي في النظام الاقتصادي

إن طبيعة الدستور السعودي في اقتصاد الدولة ينظمه عدد من المواد الدستورية التي تسعى للمحافظة على استغلال ثروات الدولة وتنميتها، فقد ورد في الباب الرابع من النظام الأساسي للحكم تسع مواد (الوثيقة الدستورية) تبتدئ بالمادة (١٤) وتنتهي بالمادة (٢٢) تبين كيفية التعامل مع ثروات الدولة واستغلالها، من بين تلك المواد:

المادة الرابعة عشرة: جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض ،أو في ظاهرها أو في المياه الإقليمية، أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد إليه اختصاص الدولة، وجميع موارد تلك الثروات ملك للدولة وفقاً لما يبينه النظام. ويبين النظام وسائل استغلال هذه الثروات وحمايتها وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة وأمنها واقتصادها.

المادة السادسة عشرة: للأموال العامة حرمتها، وعلى الدولة حمايتها، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها.

المادة الحادية والعشرون: تجبى الزكاة وتنفق في مصارفها الشرعية.

المادة الثانية والعشرون: يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة.

هذه بعض مواد الوثيقة الدستورية الدالة على اقتصاد المملكة العربية السعودية، والتي يظهر منها أن جميع ثروات الدولة والملكية العامة، براً وبحراً، ملك للدولة، وتُستغل في توزيعها فيما يعود على مصلحة الدولة وشعبها وأمنها واقتصادها، وهذه هي العدالة الاقتصادية في توزيع ثروات الدولة، وتشير أيضا إلى الالتزام بالنظام الإسلامي في تحقيق العدالة والكفاية الاقتصادية.

ويشير إلى ذلك الأستاذ محمد أحمد ثابت تأكيداً لهذا المعنى وهو بصدد الحديث عن تحقيق العدالة الاقتصادية في توزيع موارد الدولة: "المبدأ الأخير من المبادئ الإسلامية في إقامة دعائم التنمية الاقتصادية في الدولة المسلمة، بحيث يهدف الإسلام إلى تحقيق عدالة التوزيع، لأن المشكلة التي تواجه العالم اليوم ليست مشكلة إنتاج بقدر ما هي مشكلة توزيع، فإن ما يتم إنتاجه في الوقت الحاضر أو مستقبلاً يكفي حاجات الناس، ومع هذا فإن المشكلة الاقتصادية تزداد حدة يوما بعد يوم"[١].

ويمكن القول بإن النظام الدستوري في باب الاقتصاد يتضمن المبادئ الاقتصادية للدولة وهوية الاقتصاد الوطني، وملكية الدولة المطلقة لما بداخل إقليمها من ثروات، وأن استغلالها يكون بالطرائق التي يبينها النظام، وذلك بغرض تنمية هذه الموارد وتنمية الدولة، وأن الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي بالمملكة العربية السعودية، حكومة و دولة تكفل حرية الملكية الخاصة حسب تعاليم الشريعة، وتقوم على مبادئ الاقتصاد الحر، وتضمن الدولة انتهاج سياسات تنموية اقتصادية اجتماعية لتحسين مستوى المعيشة، وهذا من منطلقات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م[٢]في نموها الاقتصادي الذي انطلق من القاعدة الأساسية، وهي دستورها ومصالحها.

---

(١) أستاذ محمد أحمد ثابت عريضة، الإسلام ووضع الأسس الحديثة الغربية، (مصر: د،م، د،ط، ١٩٦٠م)، ص١٣.

(٢) ينظر

https://www.vision2030.gov.sa/ar/thekingdom/explore/economy /

كما ينص على تقييد حقوق الملكية ورأس المال، والعمل بأن تمارس وفق الشريعة الإسلامية، والتأكيد على ركن من أركان الإسلام وهو الزكاة، بأن تجبى وتنفق في مصارفها الشرعية.

وحاصل المواد الخاصة بالمبادئ الاقتصادية يرجع إلى ملكية الدولة لثروات باطن الأرض وظاهرها وحماية المال العام وكفالة الملكية الخاصة، وحظر المصادرة العامة والضرائب.

وتؤكد مواد الدستور على مسؤولية الدولة عن حماية المال الخاص والعام، إلا أن المادة (١٦) تجعل المواطن شريكا في وجوب حماية المال العام (للأموال العامة حرمتها وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها).

وتمنع المادة (٢٠) فرض الضرائب على المواطنين إلا للضرورة والحاجة، وبهذا فإن الدولة هي المسؤول الوحيد عن أعباء الدولة المالية في جميع الأحوال، إلا عند الحاجة، ويمكن القول بإن مسؤولية المواطن عن الإنفاق العام في الدولة معلقة بعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها.

كما أن المواطن شريك مهم في مسؤولية التكافل الاجتماعي، بناء على فريضة الزكاة التي تجمعها الدولة من المواطن وتعيد إنفاقها في مصارفها الشرعية.

من خلال ما سبق من بيان طبيعة الدستور السعودي في المجالات الثلاثة، السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، يظهر أن معظم مواد (الوثيقة الدستورية) تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء في نصوصها أو تطبيقها.

ويعد هذا الجمع بين الشريعة الإسلامية والأنظمة القانونية أهم ميزة يتفوق بها الدستور السعودي على غيره من الدساتير في الدول الأخرى.

ومن خلال النظر في مواد النظام الأساس للحكم نجده يكشف عن الإصالة والعمق الإسلامي في هذا النظام، حيث ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية وطبيعة المجتمع السعودي، حيث جعل النظام الأساس السيادة والحاكمية للشريعة الإسلامية، وبهذا فإن الدستور السعودي يختلف عن الدساتير الوضعية الأخرى التي تجعل السيادة العليا للبرلمان بوصفه ممثلًا لإرادة الشعب، فتكون السلطة التشريعية هي الإرادة العليا في الدولة، ولا تعلوها إرادة أخرى مهما كانت طبيعتها.

الخاتمة

على الرغم مما سعى إليه الباحث من دراسة طبيعة الدستور السعودي في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إلا أن الباحث يرى بأنه من الممكن إعادة النظر بشكل أكثر في تلك المجالات، حيث ينبغي أن يُعاد النظر في دراسة طبيعتها.

وبعد هذا الجهد المتواضع في معالجة طبيعة الدستور السعودي في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي وثبات نشأته، والإشارة والاستشهاد ببعض آراء العلماء والباحثين المعاصرين في الموضوع، توصل البحث في النهاية إلى نتائج تُعد إسهاما متواضعا في هذا الموضوع، والتي منها الآتي:

النتائج:

١ - يعد دستور المملكة العربية السعودية الدستور الوحيد في العالم الذي جمع بين الشريعة الإسلامية والوثيقة الدستورية في مضمونه ومواده، ويخضع للعقيدة التي تعتنقها المملكة، ويحمل راية التوحيد التي قامت على أساسها الدولة السعودية، وهذا ما يميز الدستور السعودي عن غيره من دساتير العالم الأخرى.

٢ -تَكَّون الدستور السعودي من خلال الطبيعة الجغرافية والمجتمعية والسياسية والثقافية التي هي المؤثر الأول لصياغة أي دستور.

٣- انضمام إقليم الحجاز للمملكة العربية السعودية هو جزء من تكوين الدستور السعودي، وليس هو أول تكون للدستور السعودي، فامتداده أبعد من ذلك؛ لأنه تكون عند نشأة الدولة السعودية الأولى.

٣- لا يوجد دستور في أي دولة أخرى في العالم يقوم فيه ولي الأمر فيها بإلزام نفسه بسياسة الأمة سياسة شرعية، طبقا لأحكام الإسلام إلا في الدستور السعودي.

التوصيات:

١- الاحتفاء بيوم نشأة الدستور السعودي من منطلق يوم التأسيس الذي هو التاريخ الحقيقي لدستور هذه الدولة.

٢- غرس الانتماء في أبناء هذا الوطن عن طريق تعريفهم بدستورهم و نظام دولتهم.

٣- تحديث النظم التعليمة لمقررات الدستور السعودي التي تدرس في الجامعات، بما يتوافق مع نشأته التي تزيد عن ثلاثة قرون من الزمن.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. أزرقي ، محمد، (يناير ٢٠١٣) الإطار الدستوري المنظم لسلطات الدولة السعودية، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (٢) العدد (٢٥) المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود.

٢. أزرقي نسيب ، محمد و د. الضويان، فهد بن إبراهيم ،(٢٠١٨)القانون الدستوري وتطبيقاته، الطبعة الأولي، دار النشر الدولي.

٣. أزرقي نسيب، محمد و د. الجرباء محمد بن عبد العزيز و د. سعيد، عصام بن سعد،(١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م)القانون الدستوري السعودي دراسة قانونية تطبيقية، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد الرياض.

٤. البحري، حسن، (٢٠١٨م)، القانون الدستوري والنظم السياسية، السورية: منشورات الجامعة الافتراضية، ط،د.

٥. بن باز، أحمد بن عبدالله، (٢٠١٥) النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، (المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد، ط٨.

٦. توفيق بن عبد العزيز السديري،(١٤٢٥هـ) الإسلام والدستور، المملكة العربية السعودية :وكالة المطبوعات والبحث العلمي وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة: الأولى.

٧. جهاد مغاوري شحاته، جهاد، رقابة الامتناع كآلية للرقابة على دستورية القوانين في النظام السعودي دراسة مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ٢٠١٨م.

٨. الحديثي، إبراهيم محمد، (٣١ يوليو ٢٠١٣) تعديل النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمارات العربية المتحدة كلية القانون: مجلة الشريعة والقانون، السنة السابعة والعشرون، العدد الخامس والخمسون.

٩. خشايمية لزهر، القانون الدستوري، النظرية العامة للدولة والدستور، محاضرة ألقيت على طلبة الأولي، ٢٠١٧/ ٢٠١٨.

١٠. دارة الملك عبد العزيز، يوم التأسيس،(١٤٤٤/ ٢٠٢٣)،وزارة الثقافة والإعلام.

١١. رضا بن حماد، محمد المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة الأساسية، ط٢، ٢٠١٠، ص ٧.، د. خلف بو بكر، القانون الدستوري والأنظمة السياسية المعاصرة، مطبعة منصور الوادي، ٢٠٢٢

١٢. شطناوي، علي، (٢٠١٤) القانون الدستوري المقارن، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى.

١٣. شير، السيد آدي (١٩٧٠م)، معجم الألفاظ الفارسية المعربة، مكتبة لبنان.

١٤. عريضة، محمد أحمد ثابت، (١٩٦٠م) الإسلام ووضع الأسس الحديثة الغربية، مصر: د،م، د،ط.

١٥. عطية الله، أحمد (١٩٦٨م)، المعجم السياسي، ط٢ – دار النهضة العربية.

١٦. لوقاع، نايف بن خالد، (١٤٢٦هـ) النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، (المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الشرعية، العدد الرابع والثلاثون، محرم.

١٧. محمد، أستاذ بن اعراب، (٢٠١٩/ ٢٠٢٠) القانون الدستوري، محاضرات في القانون الدستوري، جامعة محمد لمين دباغين سطيف.

١٨. النعيم، عبد العزيز، أصول الأحكام الشرعية ومبادئ علم الأنظمة، ط١، دار الاتحاد العربي، د،ت.

١٩. هنداوي، محمد موسى، المعجم في اللغة الفارسية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

20 .Dicey, A, V, Introduction to the study of the Law of the Constitution, London: Macmillan and co, Limited, 8ed, 1915. (

21 .Dr , Muhammad Hassan Al-Qahtani, The Role of Jurisdiction of the board of

22 .Prof, Abdullah Al-turaiqi, The Political System of Saudi Arabia, (Ghainaa, 1st, 2008.

23 .Grievances in Saudi Arabia, (America: New Castle University, New Castle Law

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

٢٤. موقع يوم التأسيس

https://www.foundingday.sa/

٢٥.الاقتصاد والأعمال

https://www.vision2030.gov.sa/ar/thekingdom/explore/economy/

٢٦. نظام مجلس الشورى

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b5cf540a-e6ac-426a-b348-a9a700f163de/1

٢٧. النظام الأساسي للحكم

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1

References:

1: almarajie biallugha alearabia:

• 'azaraqi , muhamad, (ynayir 2013) al'iitar aldusturiu almunazam lisulutat aldawlat alsaeudiati, majalat kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati, almujalad (2) aleadad (25) almamlakat alearabiat alsaeudiati, jamieat almalik saeud.

• 'azraqi nasib , muhamad w du. alduwyan, fahd bn 'iibrahim ,(2018)alqanun aldusturiu watatbiqatuhu, altabeat al'awli, dar alnashr alduwali.

• 'azraqi nisib, muhamad w du. aljuraba' muhamad bin eabd aleaziz w du. saeid, eisam bin saed,(1432h/2011m)alqanun aldusturiu alsaeudiu dirasat qanuniat tatbiqiatun, altabeat al'uwlaa, maktabat alqanun walaiqtisad alriyad.

• albahri, hasan, (2018mi), alqanun aldusturiu walnuzum alsiyasiatu, alsuwriatu: manshurat aljamieat alaiftiradiati, ta,du.

• bin bazi, 'ahmad bin eabdallah, (2015) alnizam alsiyasiu waldusturiu lilmamlakat alearabiat alsaeudiati, (almamlakat alearabiat alsaeudiati: maktabat alrishdi, ta8.

• twfyq bin eabd aleaziz alsidirii,(1425h) al'iislam waldusturi, almamlakat alearabiat alsaeudiat :wikalat almatbueat walbahth aleilmii wizarat alshuyuwn al'iislamiat wal'awqaf waldaewat wal'iirshadi, altabeatu: al'uwlaa.

• juhad mughaawri shihatuhu, jihad, raqabat alaimtinae kaliat lilraqabat ealaa dusturiat alqawanin fi alnizam alsaeudii dirast miqarnt, majalat kliat aldirasat al'iislamiat walearabiat lilbanat bial'iiskandariati, 2018m.

• alhadithi, 'iibrahim muhamad, (31 yuliu 2013) taedil alnizam al'asasii lilhukm fi almamlakat alearabiat alsaeudiati, jamieat al'iimarat alearabiat almutahidat kuliyat alqanuni: majalat alsharieat walqanunu, alsunat alsaabieat waleishruna, aleadad alkhamis walkhamsuna.

• khashaymiat lizahri, alqanun aldusturi, alnazariat aleamat lildawlat waldusturi, muhadarat 'ulqiat ealaa talbat al'awli, 2017/ 2018.

• darat almalik eabd aleazizi, yawm altaasisi,(1444/2023),wizarat althaqafat wal'iielami.

• rida bin hamad, muhamad almabadi al'asasiat lilqanun aldusturii wal'anzimat al'asasiati, ta2, 2010, s 7., du. khalaf bu bakr, alqanun aldusturia wal'anzimat alsiyasiat almueasirata, matbaeat mansur alwadi, 2022
• shtinawi, eali, (2014) alqanun aldusturiu almuqarani, alrayadi, almamlakat alearabiat alsaeudiatu, maktabat alrushdi, altabeat al'uwlaa.
• shir, alsayid adi (1970mu), muejam al'alfaz alfarisiat almuearibati, maktabat lubnan.
• earidata, muhamad 'ahmad thabiti, (1960ma) al'iislam wawade al'usus alhadithat algharbiati, masri: da,mi, du,ti.
• eatiat allahi, 'ahmad (1968mi), almuejam alsiyasiu, ta2 - dar alnahdat alearabiati.
• luqaea, nayif bin khalid, (1426h) alnizam al'asasiu lilhukm fi almamlakat alearabiat alsueudiati, (almamlakat alearabiat alsaeudiati, majalat aleulum alshareiati, aleadad alraabie walthalathuna, muharam.
• mihamad, 'ustadh bin aerab, (2019/2020) alqanun aldusturi, muhadarat fi alqanun aldusturi, jamieat muhamad limin dabaghin stif.
• alnueim, eabd aleaziza, 'usul al'ahkam alshareiat wamabadi eilm al'anzimati, ta1, dar aliatihad alearabii, da,t.
• hindawi, muhamad musaa, almuejam fi allughat alfarisiati.

2: almarajie al'ajnabia:

• . Dicey, A, V, Introduction to the study of the Law of the Constitution, London: Macmillan and co, Limited, 8ed, 1915) .
• . Dr , Muhammad Hassan Al-Qahtani, The Role of Jurisdiction of the board of
• . Prof, Abdullah Al-turaiqi, The Political System of Saudi Arabia, (Ghainaa, 1st, 2008.
• Grievances in Saudi Arabia, (America: New Castle University, New Castle Law

3: almawaqie al'iiliktrunia:

•. mawqie yawm altaasis https://www.foundingday.sa /
• .aliaqtisad wal'aemal
https://www.vision2030.gov.sa/ar/thekingdom/explore/economy/

•. nizam majlis alshuwraa
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b5cf540a-e6ac-426a-b348-a9a700f163de/1
•. alnizam al'asasiu lilhukm
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1

فهـــــرس الموضوعـــــات

مقدمة ١٥٤١

مشكلة البحث: ١٥٤٢

أسئلة البحث: ١٥٤٣

أهداف البحث: ١٥٤٣

الدراسات السابقة: ١٥٤٣

خطة البحث: ١٥٤٥

منهج البحث وخطواته الأساسية: ١٥٤٦

المبحث الأول ماهية الدستور السعودي ١٥٤٨

المطلب الأول ماهية الدستور السعودي ومقوماته الأساسية ١٥٤٩

الفرع الأول: تعريف الدستور لغةً: ١٥٤٩

الفرع الثاني: تعريف الدستور اصطلاحاً: ١٥٥٠

الفرع الثالث: تعريف الدستور السعودي: ١٥٥١

الفرع الرابع: المقومات الأساسية للدستور السعودي: ١٥٥٢

المطلب الثاني نشأة الدستور السعودي ومزاياه ١٥٥٥

الفرع الأول: نشأة الدستور السعودي: ١٥٥٥

الفرع الثاني: مزايا الدستور السعودي: ١٥٥٩

المبحث الثاني الدستور السعودي وطبيعته في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ١٥٦٢

المطلب الأول طبيعة الدستور السعودي في النظام السياسي ١٥٦٢

المطلب الثاني طبيعة الدستور السعودي في النظام الاجتماعي ١٥٦٥

المطلب الثالث طبيعة الدستور السعودي في النظام الاقتصادي ١٥٦٧

الخاتمة ١٥٧١

النتائج: ١٥٧١

التوصيات: ١٥٧٢

قائمة المصادر والمراجع ١٥٧٣

REFERENCES: ١٥٧٦

فهـــــرس الموضوعـــــات ١٥٧٩